

الأصول في النحو

وأباح النحويون إلا أبا عمر الجرمي فإنه يجيزه على بعد فيقول : أنا فَرَّقْتُ زيداَّ
وحَذَرْتُ عمراَّ والمعنى : أنا فرق من زيد وحذر من عمرو .

قال أبو العباس C : لأن (فَعِلَ) الذي فاعله على لفظ ماضيه إنما معناه ما صار
كالخلقة في الفاعل نحو : بَطِرَ زيد فهو بَطِرٌ وخَرِقَ فهو خَرِقٌ .
مسائل من هذا الباب .

تقول : هذا ضاربٌ زيداَّ إذا أردت (بضاربٍ) ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل
المضارع له .

فإذا قلت هذا ضارب زيدٍ تريد به معنى المضي فهن بمعنى : غلام زيد وتقول : هذا ضارب
زيدٍ أمس وهما ضاربا زيدٍ وهن ضاربو زيد وهو ضاربات أخيك .
كل ذلك إذا أردت به معنى المضي لم يجز فيه إلا هذا يعني الإضافة (و) الخفض لأنه
بمنزلة قولك : غلام عبد ا و أخو زيد .

ألا ترى أنك لو قلت : (غلامٌ زيداَّ) كان محالاً فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً لأنه
اسم وليست فيه مضارعة للفعل لتحقيق الإضافة وإن الأول يتعرّف بالثاني .
ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في (الغلام) وإنما يعمل اسم
الفاعل الذي يضارع (يَفْعَل) كما أنه يعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون
للحاضر والمستقبل .

فأما اسم الفاعل الذي يكون لِمَا مضى